العلاقة بين البيئة والتنمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

الدكتور: بوعزيز ناصر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي1945 – قالمة

الملخص:

لم تبرز إشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية إلا منذ فترة قصيرة نسبيا، يرجع ذلك للعديد من الأسباب، على رأسها حداثة مفهوم البيئة نسبيا، كما أن الالتفات إلى علاقة ذلك المفهوم بغيره مما حوله من مظاهر الحياة، لم تكن على ذلك النحو من العمق والنضج الذي كشف عن التقدم العلمي فيما بعد إن كان ذلك معروفا على مستوى العالم الصناعي المتقدم.

فالنمو المتواصل للنشاط الاقتصادي وما صاحبه من تطور تكنولوجي وابتكار تقنيات حديثة لاستغلال الموارد الطبيعية أثر على البيئة، وأصبح التلوث البيئي من بين المشاكل الخطيرة التي يعاني منها العالم، بحيث تفاقمت مخاطره وتعددت مظاهره مع انتقال أثاره إلى كافة الدول، وقد تجلى التدهور البيئي في ارتفاع مستويات التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة العمل على تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على البيئة وتضمن احتياجات أجيال المستقبل.

Abstract:

The economic development aims at ridding the poor countries of the features of underdevelopment in various aspects, is working to balance the growing community of productive capital and raise the technical level of production methods used and address the manifestations of various types of unemployment.

With in the economic development the country can get rid of the economic dependency of the outside world and to achieve rates of sustained growth in national income, and that economic development it is also a means to reach specific goals and information, it is not an end in itself but is intended to achieve the objectives of economic and political, which sets out in advance.

The strategy of development means the knowledge and determines the path of development to reach the targets or goals to be achieved for a particular community through career development and during the given period of time.

الكلمـــات المفتاحيـــة: التنمية، البيئة، التنمية المستدامة، البعد البيئي، البعد التكنولوجي.

مقدمـــة:

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتشمل المقاربات الحديثة للتنمية على مجموعة الأفكار والنظريات التي ترتكز على الفكر التنموي الحديث حيث تميل للأخذ بالمفهوم الشامل لاستراتيجية التنمية فلا تقتصر على الاستثمار وتوجهات التصنيع فقط ، وإنما على شروط التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والبيئية ... ومن ضمن المحاولات العديدة التي اندرجت تحت هذا المفهوم، مقاربة تنمية الحاجات الأساسية بهدف رفع رفاهية السكان ورفض التبعية للخارج وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة ومستدامة.

أولا: البيئة والتنمية المستدامة:

تتسابق المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وقد يؤدي ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي. ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف أو تلافي الفقر، إلا أن النمو السريع غير

المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية من خلال –على سبيل المثال– الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة. ولذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة[1] .

1– مفهوم البيئة: البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني OIKOS والذي يعني بيتا أو منزلا وكثيراً ما يحدث الخلط بين علم البيئة Ecology والبيئة المحيطة أو ما تسمى أحياناً بعلم البيئة الإنساني Environment ذلك أن علم البيئة (الايكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية Environment على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها[2].

- "البيئة هي المحيط المـــادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منها من مكونات مادية أو كائنات حية، أو هي الإطـــار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه حياته مع أقرانـــه[3] ."

2– مشاكل البيئة: تتعرض البيئة إلى مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي واستنزاف المصادر الطبيعية:

ا– **التلوث البيئـــي:** ويشمل (تلوث الهواء، الماء والغذاء)، وجاء في الأحكام العامة لقانون البيئة " تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما

قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

ب- استنزاف الموارد الطبيعية: استنزاف الموارد الطبيعية أحد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوج) للإنسان، وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبيا، ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لاستنفاذ الموارد الطبيعية ودمار بعضها، وتمثل هذا الاستنزاف عموما فيما يلي: إزالة الأشجار تسبب في التصحر، انجراف التربة، انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاذ بعض موارد الطاقة كالبترول .[4]

3 – مفهوم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني، فالبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو ربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة[5]

وتعني التنمية المستدامة أن نكون منصفين إلى المستقبل فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه، فالسلوك السليم أن نكون منصفين للمستقبل[6].

كما يعرف تقرير (brand tland) لسنة 1997 التنمية المستدامة على أنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، وتعرف على أنها نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية،

وتحقق تنمية اقتصادية بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والدينية ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة[7].

لذلك نجد أن التنمية المستدامة تنطوي على كثير من التحديات خاصة فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نموا سكانيا يصاحبه طلب متزايد على الغذاء وعلى المأوى والطاقة والأمن الاقتصادي [8].

كما أصبحت الدول النامية تولي اهتماما بمفاهيم التنمية المستدامة خاصة بعد الأزمات التي شهدتها في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ويعكس هذا الاهتمام إلى حد ما قضايا رئيسية ذات أبعاد مهمة في عملية التنمية المستدامة والشاملة مثل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والبشرية.

ا- **التعريف المادي للتنمية المستدامة[9]:** رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

ب- **التعريف الاقتصادي:** تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها".

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة Sustainable Development وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث إن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وإن التنمية هي الأساليب التي نتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض[10].

من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية [11] .

ثانيا : أبعاد التنمية المستدامة

1 – الأبعـــاد الاقتصادية: تتمثل أهم الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في مايلـــي:

ا– حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـــ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ج– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

د– تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطؤ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق

استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

2 – البعد البيئـــي:

أصبح هناك قناعة شبه كاملة خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي من أن إدارة البيئة بشكل متوازن وسليم يعتبر ضرورة لعملية التنمية في الوقت الذي أصبحت فيه حماية البيئة ووقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية والتي تسعى إليها أكثر من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، لهذا ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن الاهتمام بالبيئة يعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية، لذلك من بين الاعتبارات الأولية في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى .

فتطبيق النهج البيئي في تنفيذ عملية التنمية ينبغي أن يركز على مفهومي الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والتنمية المستدامة المنصفة لأن أنشطة التنمية العلمية والتكنولوجية التي نفذت في الماضي تجاهلت حماية البيئة، مما أدى إلى زيادة التدهور البيئي وهدر الموارد الطبيعية.

3 – البعد البشـــري:

إضافة إلى البعد البيئي هناك بعد بشري للتنمية المستدامة حيث تعني تحقيق تقدم ومعدلات نمو مرتفعة بهدف المحافظة على استقرار معدل نمو السكان.

فأخذ العنصر البشري في العقود الأخيرة أبعادا كثيرة، حيث أصبح ينظر للإنسان أنه المحور الرئيسي للتنمية، فقد عرف تقرير التنمية البشرية

لعام 1990 التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس، والخيارات الأساسية تتراوح بين العيش مدة أطول وبصفة جيدة واكتساب خيرات ومهارات من خلال المعرفة وإشباع الحاجات الأساسية .

كما أصبحت أهداف الكثير من خطط التنمية ومع مرور الزمن ترتكز على النهوض بالعنصر البشري لما له من مساهمة في عملية التنمية وبصفته أحد أهدافها الأساسية، فأصبح الاهتمام بالمورد البشري وببعده الإنساني من قبل المجتمعات واضحا نظرا لارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، أي الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين حجم السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى. فهي إذا علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة.

لهذا ليس من السهل المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة، فالبعد البيئي يحذر من الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية حتى لا تؤثر على الأجيال القادمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعد البشري أن هذا الحذر لا يعتبر مقبولا للذين يعيشون تحت خط الفقر حيث إن أولوياتهم هي توفير مستوى معيشة مناسب لهؤلاء الأفراد، وليس فقط الحفاظ على الموارد الطبيعية

4 – الأبعاد التكنولوجية

ا– استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير

منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

ب– الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان

الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ج- المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثارا مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

د- الحد من انبعاث الغازات

وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان. إلا أن تحقيق التنمية المستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية يتطلب على الدول النامية الاستفادة من الفرص التي تمنحها تلك المتغيرات وذلك بالاهتمام أكثر ببعض الآليات والمشاكل خاصة فيما يتعلق بتحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله والتي أصبحت كشروط أساسية في عملية التنمية[12].

ثالثا: التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة وأثرها على الجهود التنموية في الدول النامية:

ويمكن تلخيص التأثيرات المتوقعة نتيجة التحولات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة أساسا في تحرير التجارة الدولية والعولمة على البيئة في الدول النامية من خلال النقاط التالية[13]:

1-**أثر العولمة على البيئة في الدول النامية:**

ا- **استهلاك مصادر المياه والموارد الطبيعية:** إن النمو المتوقع للصناعات والذي سينتج عن اتفاقيات التجارة الحرة ولاستغلال الميزات النسبية للصناعة لبعض الدول النامية ويسمح لها بالدخول الحر للأسواق الأميركية والأوروبية سيدفع باتجاه زيادة الضغط على مصادر المياه، ومن المتوقع أن ينتج هذا الضغط من التوسع في التعدين والصناعات الكيماوية التحويلية إضافة إلى

تزايد حجم النفايات السائلة بشكل كبير نتيجة زيادة النشاطات الصناعية في التعدين والأسمدة كنتيجة للانفتاح والتحرر التجاري والاقتصادي.

ب – نوعية الهــواء:

إن الزيادة المتوقعة في عدد المصانع وكذلك عدد السيارات ووسائل النقل المختلفة ستؤدي في المحصلة إلى زيادة متوقعة في تلوث الهواء خصوصا في الأماكن المزدحمة بالحافلات والمواقع الصناعية المضغوطة. ويتطلب ذلك استخدام التقنيات البيئية الحديثة في تقليل نسب انبعاثات التلوث من المصانع. ومن أهم القطاعات التي من المتوقع أن تشهد نموا وبالتالي زيادة في مصادر التلوث محطات توليد الطاقة الكهربائية ومصانع الاسمنت والأسمدة ومصفاة البترول والمدن الصناعية.

ج – النفايات الصلبة والخطرة :

إن زيادة المصانع والنشاط الاقتصادي تعني أيضا زيادة النفايات الصلبة والخطرة بسبب عدم وجود تقنيات حديثة وملائمة للتخلص من هذه النفايات فتصبح مشكلة تلوث حقيقية، ومن أهم مصادر النفايات الصلبة صناعات التعدين بكل أنواعها وكذلك الصناعات الكيماوية والصناعات الصغيرة المتوسطة التي لا تملك أية وسائل إعادة تدوير أو حتى وسائل تخلص ملائمة، وتبقى النفايات ذات الطبيعة الخطرة أكثر إثارة للتخوف نظرا لعدم وجود نظام مؤسسي حديث لجمع هذه النفايات ومعالجتها بطريقة سليمة بيئيا.

د – استنزاف مصادر الطاقة:

سيزداد العبء بشكل واضح على مصادر الطاقة من وقود وكهرباء لتشغيل المنشآت الصناعية وكذلك وسائل النقل التي يتزايد عددها بشكل كبير. وطالما بقيت موارد الطاقة في الدول النامية من مصادر الطاقة

الاحفورية وبدون تطوير مصادر الطاقة المتجددة فإن ذلك سيزيد من الاعتماد على الطاقة الملوثة وكذلك ازدياد الضغط الاقتصادي على تكلفة استيراد هذه الطاقة.

هناك العديد من الأسباب حول فشل جهود التنمية الاقتصادية في الدول النامية وعدم تحقيقها لعمليات إنماء سريعة وذلك من خلال تطبيقها لاستراتيجيات التنمية خلال العقود الماضية، فتعدد سمات التخلف تؤدي إلى تنوع عقبات التنمية؛ فمثلا ارتفاع معدل السكان أو انخفاض متوسط دخل الفرد يمكن دراستها كسمات للتخلف أو كنتائج له كما يمكن اعتبارها عقبات التنمية، ومن بين أهم أسباب فشل جهود التنمية نذكر ما يلي:

2- أسباب فشل جهود التنمية في الدول النامية

ا- **التخلف التكنولوجي:** الملاحظ في الدول المتقدمة صناعيا خاصة أن التقدم التكنولوجي يعتبر عملية ضرورية ومستمرة في تطورها، على عكس الدول النامية التي تعاني التخلف التكنولوجي التي يضعها في مرحلة بعيدة جدا من مراحل التقدم التكنولوجي ورغم ذلك يتوافر أمامها فرصة تبني وتطبيق الكم الهائل من المعلومات التكنولوجية التي توصلت إليها الدول المتقدمة دون أن تتحول نفقات باهظة التي تتطلبها، أو مرحلة اختراع وتطوير هذه التكنولوجيا[14].

فأصبحت هناك فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، حيث إن هذه الأخيرة تختلف فيها أسباب الإنتاج أي قوى الإنتاج بشقيها المادي والبشري وعلاقات الإنتاج التي تعمل فيها هذه القوى في إطارها، فتخلف أساليب الإنتاج يعني تخلف قوى الإنتاج ويرجع هذا التخلف في إدخال واستخدام المستحدثات التكنولوجية في الدول النامية إلى أسباب

سياسية واجتماعية واقتصادية متنوعة يستند بعضها إلى التكوين الاجتماعي والثقافي لتلك البلاد، وما ساد فيها من تقاليد وعادات، كما يستند البعض الآخر إلى عوامل تاريخية أوجدتها السياسة الاستعمارية التي حالت بين الدولة المذكورة وبين الأخذ بأسباب التقدم الفني في الإنتاج وتطوير أساليبه.

كما أن التكنولوجيا المستوردة من العالم المتقدم غير ملائمة للدول النامية لأنها صنعت من أجل سد حاجات الدول المتقدمة صناعيا، لذلك لا توجد تكنولوجيا مبتكرة في هذه الأخيرة تكون موجهة خصيصا للدول النامية، فوجدت الدول النامية صعوبة كبيرة في تنفيذ التكنولوجيا التي استخدمتها المشاريع الصناعية التي قامت بإنجازها، فكانت توجد فئة قليلة من اليد العاملة المؤهلة لاستخدام وتشغيل الآلات الإنتاجية وصيانتها.

لذلك تبقى هذه الدول النامية في تبعية للدول المتقدمة باعتبارها غير قادرة على استخدام التكنولوجيا المستوردة والحديثة، وتخلفها عن معالجة واستيعاب ركب التقدم العلمي وما نتج عنه في التطبيق من مظاهر مختلفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تؤدي التكنولوجيا وسوء استغلالها إلى زيادة في حدة البطالة نتيجة إدخال آلات ومعدات في الإنتاج تعوض مجموعة من اليد العاملة، بالرغم من استيعاب فئات جديدة لتشغيل تلك الآلات، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة والتي ما طالت تعاني منه الدول النامية، وهذا ليس معناه دعوة الدول النامية إلى عدم اقتناء التكنولوجيا.

وتبقى كذلك وسائل وأدوات الإنتاج التقليدية تسود النشاط الإنتاجي بالدول النامية في حين تتقدم وسائل وطرائق الإنتاج بالدول المتقدمة بخطى مذهلة تصل إلى شيوع التشغيل الآلي لمراحل الإنتاج أوتوماتكيا، واستخدام الحسابات الآلية الإلكترونية في الفحص والتحكم في العملية الإنتاجية.

فالتكنولوجيا التي يمكن للدول النامية اقتناؤها هي التكنولوجيا متوسطة المستوى التي تكون أسعارها في حدود الإمكانيات المالية والمادية لهذه الدول، لأن التكنولوجيا عالية المستوى غالبا ما تكون باهضة التكاليف فهي لا تتناسب وظروف الدول النامية لعدة أسباب أهمها:

- أنها كثيفة لرأس المال في حين أن الدول النامية تحتاج لتكنولوجيا كثيفة للعمل لتشغيل الأعداد المتزايدة في هذه الدول من السكان.
- عدم توفر الخبرة المحلية القادرة على تشغيلها.
- أسعارها المرتفعة التي لا تقدر عليها معظم الدول النامية.

كما أن الأخذ بالتقدم الفني واختيار التكنولوجيا الحديثة ما زال مرتبطا بقرارات تصدر عن المراكز الأجنبية التي تنفذ المشروعات الاستثمارية وتقوم بتمويلها[15].

فنظرا لأهمية التكنولوجيا وضرورتها كعامل مهم لتحقيق التنمية أصبح يحتم على الدول النامية ضرورة الإسراع بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج أو إبداعها والتي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مع تحسين مستوى التعليم الفني والتدريب اللازمين لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وذلك لدفع قوى التنمية الاقتصادية.

ب- قصور التكوين الرأسمالي

يعتبر قصور رأس المال اللازم للتنمية من أكبر عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، في الوقت الذي لا تسمح به ظروف هذه الدول بالإسراع في عملية التكوين الرأسمالي على الوجه الذي قامت عليه تجارب النمو الاقتصادي في الغرب الصناعي المتقدم إبان القرنين الماضيين[16]، فأوضاع الادخار في الدول النامية وإمكانيات تعبئتها للاستثمار من أجل التنمية لا

يزال يمثل عقبة كبرى في سبيل التنمية الاقتصادية، أي أنه لا يوجد مناخ لتوجيه تلك المدخرات نحو الاستثمار في أنشطة إنتاجية جديدة.
ومع ضعف القوة الشرائية لشعوب الدول النامية بسبب انخفاض دخولهم ونقص رأس المال هذا ما يؤدي إلى عدم التوسع في الاستثمارات اللازمة للتنمية.

ج- الإطار الضيق الذي تحركت فيه سياسات الإحلال محل الواردات

سياسات الإحلال محل الواردات التي اتبعتها الدول النامية اتسمت بالقصور وذلك منذ الحرب العالمية الثانية حتى حقبة التسعينات من القرن العشرين، ومن بين العوامل المسؤولية عن عدم نجاح هذه الاستراتيجية نذكر ما يلـــي[17]:

- تركزت صناعات الإحلال محل الواردات على السلع الاستهلاكية دون إعطاء الوزن النسبي المطلوب لصناعات الإحلال محل الواردات من السلع الغذائية والمنتجات الزراعية المصنعة، فلم تفلح هذه الدول في نهاية المطاف لا في الحد من الواردات ولا في تنمية الصادرات الزراعية والصناعية بعدما كانت تصدر السلع الزراعية والمواد الغذائية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أصبحت مستوردا صافيا لهذه المنتجات في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ودخولها دوامة المديونية الخارجية.

- اعتماد الدول النامية على السوق العالمي في الحصول على احتياجاتها المتناهية من السلع الوسيطية والرأسمالية لتزويد قطاعاتها الصناعية والاستهلاكية.

– تباطؤ معدلات نمو الصادرات الصناعية للدول النامية ساهم هو الآخر في ظهور الآثار غير المستحبة لاستراتيجيات التصنيع الموجهة للداخل، وهذا يرجع إلى النمط غير الملائم الذي اختارته هذه الدول لاستراتيجياتها لتوجيه التصنيع نحو السوق الداخلي.

انطلاقا من هذه العوامل يمكن استنتاج الآثار المترتبة على انتهاج الدول النامية لهذه الاستراتيجيات وهي كما يلـــي:

– لقد حفزت هذه الاستراتيجيات الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في حفز الطلب الخارجي على منتجاتها، وشجعت التنمية الصناعية المتجهة صوب الصناعات كثيفة العمل دون أن تنجح في تشجيع التنمية الصناعية المتجهة صوب الصناعات كثيفة رأس المال.

– فشل الاستراتيجيات الموجهة نحو التصنيع من أجل السوق الداخلي في إصلاح عجز موازين المدفوعات للدول النامية وهو الهدف الذي قامت من أجله.

– تضخم مشكلة المديونية الخارجية مما أثر سلبا على الدول النامية بالمضي قدما في تبني أهدافا طموحة بخططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية.

– إصابة صانعي القرار في الدول النامية بحالة من الاكتئاب والحيرة في التصدي للمشكلات التي تواجهها اقتصادياتها الوطنية.

– لجوء هذه الدول لصندوق النقد الدولي تسأله المعونة والنصيحة لكيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية، وهنا يبدأ صندوق النقد الدولي في الدخول لاقتصاديات هذه الدول ومشاطرتها عملية صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية الليبرالية لإعادة هيكلة اقتصادياتها.

د– مشكلة الديـــون الخارجية

أصبحت أزمة الديون الخارجية من أهم القضايا تعقيدا للدول النامية في علاقاتها الخارجية، كما أضحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية وآفاقها في المستقبل القريب بالنسبة لعدد كبير من مجموعة هذه الدول، فزيادة أعباء هذه الدول وعدم قدرتها على مواجهتها اعتمادا على مواردها الداخلية اتجهت صوب الاقتراض الخارجي ففرضت عليها شروطا صعبة للموافقة على منح القرض واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط والتي بدأت في السبعينات من القرن الماضي واستمر هذا الوضع حتى سنة 1981 بعدها بدأت مشكلة المديونية الخارجية في الظهور للأسباب التالية[18]:

– نتيجة أن طلب الدول النامية على القروض ازداد بحدة خاصة في أواخر السبعينات بدأت البنوك العالمية في أوربا وأمريكا بتشديد شروط القروض الممنوحة.

– ترتب على تخفيض معدل التضخم العالمي في أسعار السلع العالمية كالمواد الخام التي تصدرها الدول النامية، لكن في نفس الوقت استمرت أسعار السلع الصناعية في الارتفاع وأدى ذلك إلى نقص إيرادات هذه الدول مع زيادة مدفوعاتها للعالم الخارجي.

– الركود العالمي الذي بدأ في أواخر عام 1981 أدى إلى استمرار هبوط أسعار المواد الأولية بحيث قلت أسعار 1982 عن أسعار 1979 بمقدار 30 % وأدى ذلك إلى تناقص مستمر في إيرادات الدول النامية وزيادة عدم قدرتها على سداد مديونيتها.

وقد نجم على ارتفاع نصيب الديون الخارجية للدول النامية عدة آثار نذكر منها[19]:

– إن قدرة العديد من الدول النامية على تمويل وارداتها ذاتيا أصبحت صعبة للغاية بفعل انخفاض قيمة صادراتها، ذلك أن أعباء خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) تلتهم جزءا كبيرا من نسبة الصادرات.

– استنزاف القسم الأكبر من الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية وذلك لتمويل الواردات من السلع الغذائية والوسيطية.

– بسبب استفحال النقص في العملات الأجنبية عمدت العديد من الدول إلى التقليص من وارداتها وهذا ما خلق أزمات جديدة تمثلت في انخفاض مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة.

– انهيار الثقة الدولية ببعض الدول المدينة والتي تعثرت في سداد ديونها.

ه- إفراط التخصص في منتج واحد

اعتمدت الدول النامية على إنتاج منتج أولي واحد أو أكثر واعتمادها المفرط الموارد الطبيعية شكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني ومصدر لتمويل العمليات التنموية، فأصبحت تصدر الكثير من المواد الخام والأولية والقليل من السلع الصناعية، إلا أن المواد الخام والأولية متوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج والتي تسودها تقلبات كبيرة في الأسعار. ومن شأن هذه التقلبات أن تؤثر في هيكل الطلب من ناحية وعلى معدلات الإنتاج من ناحية أخرى، كما تتوقف على مستوى الأحوال الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، هذا ما يجعل موضوع التنمية في هذه الدول النامية أكثر تعقيدا.

كما أن شروط التبادل الدولي تتجه دائما في غير صالح الدول المنتجة للمواد الخام والأولية، والتي تعتمد في تسويقها على السوق العالمية، ولا شك في أن منافسة المنتجات الصناعية للمنتجات الطبيعية هي التي تعتبر جزءا من تراجع التجارة في المواد الأولية (كميا وسعريا) في هيكل التجارة العالمية،

كما تفسر إجراءات الحماية التي تفرضها الدول الصناعية على وارداتها من المواد الأولية الجزء الآخر من هذا التراجع في تجارة الدول النامية.

كما اعتمدت معظم الدول النامية في تمويل عمليات التصنيع وتجهيزها على الموارد الناتجة عن صادراتها للمواد الأولية والخام، إلا أنها لم تنجح في ذلك نتيجة تقلبات أسعار تلك المواد وانخفاضها في السوق الدولي.

ويمكن إضافة بعض العوائق التي أدت إلى قصور جهود التنمية في الدول النامية والتي تتمثل في:

- ضيق الأسواق المحلية للدول النامية.
- النمو الديمغرافي وانتشار الفقر ومختلف الأمراض.
- محدودية التعليم والتدريب ونقص المهارات الفنية والإدارية.
- نقص الهياكل الأساسية للإنتاج (الطرقات، السدود، الطاقة...).

كما يمكن أيضا حصر أهم أسباب فشل عمليات أو جهود التنمية التي جرت في الدول النامية فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وتتمثل في:

– اعتمد المخططون وصناع السياسة الاقتصادية في الدول النامية على نماذج اقتصادية للتنمية وضعها الفكر الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، دون مراعاة مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في دولهم، كما اعتمدت هذه السياسات على المتغيرات الكمية (رفع معدل زيادة الدخل الوطني، زيادة معدل التوظيف...) دون أن تتطرق إلى عمق الأزمة التي تعاني منها.

– اعتماد خطط التنمية التي اعتمدتها الدول النامية على الإنتاج من أجل رفع مستوى رفاهية المجتمع الاجتماعية، من هنا الإنتاج القائم على السلع الاستهلاكية والترفيهية التي لا تساعد على حل المشكلة جذريا.

– غياب الرؤية بعيدة المدى عن أنظار واضعي السياسات الاقتصادية لذلك كانت الخطط توضع لفترات زمنية محددة، دون التفكير في الاقتصاد الوطني.

الخاتمـــة:

إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية يتطلب على الدول النامية الاستفادة من الفرص التي تمنحها تلك المتغيرات وذلك بالاهتمام أكثر ببعض الآليات والمشاكل خاصة فيما يتعلق بتحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله والتي أصبحت كشروط أساسية في عملية التنمية.

انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- رغم مضي أكثر نصف قرن من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي وتحديد خياراتها في التنمية فإن معظمها لم تتمكن من تجاوز واقع التخلف والقضاء على الفقر والأمية والمجاعات وغيرها من خلال تبنيها لهذه النظريات أو الاستراتيجيات.

- قيام تلك الاستراتيجيات السابقة على سياسة التصنيع كمنهج للتنمية، فالدول المتقدمة صناعيا استطاعت بناء وتعزيز صناعاتها من خلال تهيئتها لثروات الدول النامية واستيلائها على الأسواق الدولية، أما بالنسبة للدول النامية

فالصناعة تواجه صعوبة بالغة ليس في اقتحام الأسواق المحلية فحسب بل تواجه صعوبة أكثر من ذلك في اقتحام الأسواق الأجنبية (الرأسمالية المتطورة)، كما أن التصنيع في الدول النامية لا يسمح لها أن تتجاوز بعض الصناعات الاستهلاكية أو المقلدة.

- إبطاء الدول النامية في مجال التنمية تحملت عبء الزيادة السكانية مما تسبب في البطالة وتردي الأحوال المعيشية وانتشار الجهل والمرض والجوع.

- يختلف وضع التخلف السائد في الدول النامية على أنه مشابها للتخلف الذي كان سائدا في العالم المتقدم قبل مرحلة التصنيع، فالتخلف السائد الآن يرتبط تاريخيا بعلاقة الدول النامية بالنظام الاقتصادي العالمي، أي ربط هذه الدول بالنظام الاقتصادي الرأسمالي وبمناهجه التنموية وبالتالي زيادة وتوسع التبعية بمختلف أشكالها وجوانبها.

- هذه الاستراتيجيات تعتبر التماثل مع الدول المتقدمة أو الوصول إلى نمط الحياة الغربية يؤدي إلى تضيق الفجوة بين مستويات المعيشة السائدة في الدول النامية، فلهذا التنمية ليست عملية ذاتية تقوم بها الدول النامية وإنما هي تبني ما طبق في الدول المتقدمة لترسيخ بعض المظاهر الاجتماعية والثقافية وحتى إحداث اختلالات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية.

- إن الاستراتيجيات المتبعة لا تعتمد على التنمية الشاملة بل أنها تقتصر على بعض القطاعات الاقتصادية والجوانب الاجتماعية وإهمال باقي القطاعات الأخرى كالاقتصار مثلا على تنمية وتطوير بعض المشاريع والصناعات التصديرية، هذا ما أدى إلى حدوث اختلال في هيكلها الاقتصادي.

الهوامش والمراجـــع:

1- Ashrinking World? / Allen J. And Hamnet, C.Oxford: Oxford University Press, Page 149

2- إحسان علي محاسنه، **البيئة والصحة العامة** دار الشروق للنشر والتوزيع – عمان – ص 17.

3- خالد كواش، "**السياحة والأبعاد البيئية**"، جديد الاقتصاد، العدد 02 ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2007 ، ص123

4 – **نفس المرجع**، ص. ص125 –126.

5- نادية حمدي صالح، **الإدارة والبيئة**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد 383.

6 – دراسة عن **إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة، 1999، ص04.

7- كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية العدد25، نوفمبر2005 www.uluminsania.net

8- جميل طاهر، **تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية 1997، العدد9 ص ص58، 63.

9- عبد السلام اديب، **التنمية المستدامة وأبعادها**، الحوار المتمدن، العدد7 نوفمبر 2002، المغرب.

10- عبد الله عبد القادر نصير، **البيئة والتنمية المستدامة التكامل الإستراتيجي للعمل الخيري**، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات،07 عدد يوليو2002.

11 – عبد السلام أديب، مرجع سابق، **الحوار المتمدن**، العدد7 نوفمبر2002، المغرب.

12- محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، تاريخ الإطلاع 2006/05/12، www.annabaa.org/nba43/sondoq.html

13- باتر وردم، **تأثير العولمة والتجارة الحرة على البيئة**، تاريخ التصفح 2011/01/14 *www.*iefpedia.com/arab/wp-conten

14- محمد حافظ الرهوان، "**التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم**"، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006، ص 93.

15- عبد الله الصعيدي، **تطور النظم الاقتصادي، مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.، ص 232.

16- زين العابدين ناصر، صفوت عبد السلام عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1996- 1997.، ص 280.

17- سامي عفيفي حاتم، " **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.، ص ص 136-150.

18- أحمد جامع، محمد حافظ عبده الرهوان، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، شركة مطابع الطويجي، القاهرة، 2002-2003، ص ص 246،247-.

19- إبراهيم مشارب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، ط1، 1997.، ص 88.